تحرك عاجل

أحد المعتقلين السوريين يواجه خطر التعرض للتعذيب

ألقت قوى الأمن السورية القبض على أحمد أندورة في دمشق بتاريخ 28 سبتمبر/ أيلول هذا العام. ولا يزال أحمد قيد الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي دون السماح له من الاتصال بذويه منذ 2 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ومن المحتمل أن يكون أحد ضحايا عمليات الاختفاء القسري، مما يجعله معرض بشكل كبير للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وكان أحمد أندورة في لقاء مع شخصين آخرين في أحد مقاهي دمشق عندما اعتقله أفراد من قوى الأمن السورية بتاريخ 28 سبتمبر/ أيلول، وذلك حسب ما أفاد به أحد أصدقائه عقب حديثه إلى منظمة العفو الدولية. وفي ضوء ما ورد من روايات، فقد سُمح لأحمد بإجراء اتصال هاتفي بأسرته يوم 2 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي أكد خلاله أنه معتقل، وأوحى ضمناً بأنه محتجز لدى فرع الأمن السياسي في دمشق. غير أن أخباره انقطعت منذ ذلك التاريخ، وعليه فيعتري منظمة العفو الدولية القلق من احتمال تعرضه للاختفاء القسري.

وقد أُخطِرَت منظمة العفو الدولية أن أسرة أحمد أندورة ومحاميه لطالما طالبوا السلطات عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية بمعلومات حول ابنهم، ولكن من دون طائل. وتخشى المنظمة على سلامة أحمد، خاصة وأن العديد من المعتقلين الذين احتُجزوا على خلفية الاحتجاجات الشعبية الجارية في سوريا، وأفرجت عنهم السلطات مؤخراً، أفادوا بانتشار اللجوء إلى التعذيب وغير من ضروب الإساءة على أيدي أفراد الأجهزة الأمنية.

ولا تزال أسباب اعتقال أحمد أندورة مجهولة حتى الساعة، غير أن أحد الذين اتصلت بهم المنظمة أخبرها بأنه من المحتمل أن يكون أحمد قد استُهدف لنشاطه المرتبط بالاحتجاجات الجارية المنادية بالإصلاح. وفي حال كان نشاطه سلمياً، كما هي الحال على الأغلب، فإن منظمة العفو الدولية تعتبره حينها كأحد سجناء الرأي، وعليه فإن المنظمة تدعو السلطات إلى إطلاق سراحه فوراً ودون قيد أو شرط.

يُرجى كتابة مناشدات فورا باللغة العربيةً أو الإنجليزية أو الفرنسية أو بلغتكم الأم، تتضمن ما يلي:

- التعبير عن قلقكم من أن احمد أندورة مُحتجز بمعزل عن العالم الخارجي في ظروف ترقى إلى مصاف الاختفاء القسري، وطلب الحصول على معلومات عن أماكن تواجده، وأسباب اعتقاله، وبيان وضعه القانوني؛
- والدعوة إلى حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له بالاتصال بذويه، وبمحامٍ من اختياره، وتوفير الأدوية والرعاية الطبية التي يحتاج؛

- والتعبير عن قلقكم من أن أحمد أندورة لربما يكون محتجزاً لا لشيء سوى قيامه بأنشطة سلمية تنادي بالإصلاح، وفي هذه الحال، ينبغي الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية سوف تعتبره أحد سجناء الرأي، وأنها تدعو بالتالي لإطلاق سراحه فوراً ومن دون قيد أو شرط.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 3 يناير/ كانون الثاني 2012 إلى:

الرئيس	وزير الداخلية	ونسخ إلى:
السيد الرئيس بشار الأسد	**العميد محمد إبراهيم الشعار**	**وزير السؤون الخارجية والمغتربين**
القصر الرئاسي	**وزارة الداخلية**	**وليد المعلم**
شارع الرشيد	**شارع عبد الرحمن الشهبندر**	**وزارة السؤون الخارجية والمغتربين**
دمشق، الجمهورية العربية السورية	**دمشق الجمهورية العربية السورية**	**شارع الرشيد**
فاكس: 3410 332 11 963+	**فاكس: 554 110 113 963+**	**دشق، الجمهورية العربية السورية**
المخاطبة: فخامة الرئيس	المخاطبة: معالي الوزير	**فاكس: 12/3 625 214 11 963+**
		المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السوريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلوتنها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

.

تحرك عاجل

أحد المعتقلين السوريين يواجه خطر التعرض للتعذيب

معلومات إضافية

اندلعت المظاهرات المنادية بالإصلاح في شهر فبراير/شباط من عام 2011، قبل أن تتطور إلى احتجاجات شعبية عارمة في أواسط مارس/آذار من العام نفسه. وقد تميزت تلك المظاهرات بطابعها السلمي، غير أن السلطات السورية قد ردت عليها بأقسى الوسائل وأبشعها في معرض جهودها لقمع تلك التظاهرات. وقد حصلت منظمة العفو الدولية على أسماء أكثر من 3200 شخص تُوفوا أو قُتلوا أثناء الاحتجاجات التي اندلعت أواسط مارس/آذار أو خلال حوادث متصلة بها. ويُعتقدُ بأن العديد منهم قد أردتهم قوات الأجهزة الأمنية قتلى بذخيرتها الحية أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، أو خلال مشاركتهم في تشييع من قُتلوا في احتجاجات سابقة.

كما واعتُقل آلاف الأشخاص الآخرين، وأُحتجز الكثيرون من دون السماح لهم بالاتصال بذويهم في أماكن ومرافق مجهولة حيث تنتشر فيها ممارسات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بحسب التقارير الواردة. وفي أعقاب بلورة خطة عمل تم الاتفاق عليها بالتعاون مع الجامعة العربية بتاريخ 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تعهدت السلطات السورية في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي بسحب قواتها من المدن التي تشهد الاضطرابات، وإطلاق سراح السجناء الذي اعتُقلوا على خلفية الأحداث الحالية، والشروع بإجراء محادثات مع جماعات المعارضة. ومع ذلك، فقد استمرت منذ ذلك الحين عمليات اعتقال المحتجين ومن يُعتقد بأنهم مؤيدين للاحتجاجات.

وأوردت التقارير وفاة ما يربو على 150 شخصا في الحجز في ظل ظروف مريبة للغاية منذ الأول من أبريل/ نيسان من العام الحالي. وتعرضت جثث بعض القتلى، ومن بينهم أطفال، إلى التمثيل بها بعد الوفاة أو قبلها، وبطرق وحشية بشعة يبدوأنها تهدف إلى دبّ الرعب في نفوس عائلات ذوي الضحايا عند استلامهم لجثامين قتلاهم.

وارتفعت في هذه الأثناء وتيرة التقارير والروايات التي تفيد بمقتل عناصر من قوات الجيش والأمن خلال الأسابيع الأخيرة. ويبدو بأن العديد منهم قد قُتلوا خلال مواجهات مع "الجيس السوري الحر" الذي تشكّل في يوليو/ تموز الماضي على أيدي أفراد منشقين عن القوات المسلحة، وأخرين حملوا السلاح بهدف حماية أحيائهم السكنية من العمليات التي تشنها الأجهزة الأمنية ضدها.

الاسم: احمد أندورة
الجنس: ذكر

التحرك العاجل رقم (343/11)، ورقم الوثيقة: (MDE 24/077/2011) بتاريخ 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011